

إسرائيل تكتسح السوق العالمية دون ضوابط

السلطات الإسرائيلية تتجاهل الانتقادات وتخفف قواعد تصدير تكنولوجيا التسلل الإلكتروني



تتوقع دراسة أبحاث السوق الخاصة بأسلحة الحرب العسكرية السيبرانية أن تصعد هذه الأسلحة على قائمة المشتريات العسكرية الدولية، وكواحدة من أكثر القطاعات العسكرية ربحية بالتوازي مع الامتداد الإقليمي لهذه الصناعة. وتبرز إسرائيل كواحدة من أبرز رواد الصناعات العسكرية السيبرانية وهي تعمل على اكتساح السوق عبر مواجهة القواعد المفروضة على تصدير هذه الأسلحة ومعدات التسلل الإلكتروني وبيعها في الخارج.

توفا كوهين / آري راينوفيتش

تل أبيب - من الطائرات دون طيار إلى الأقمار الصناعية وأنظمة الدفاع الصاروخي إلى الحرب الإلكترونية، تقود إسرائيل العالم في مجال التكنولوجيا الجديدة، خاصة في المجال العسكري. وتعمل إسرائيل على تخفيف قواعد تصدير معدات التسلل الإلكتروني والمراقبة المعروفة باسم الأسلحة السيبرانية، رغم ما توجه لها منظمات حقوقية وجماعات مدافعة عن الخصوصية من اتهامات بأن بعض الحكومات تستغل تكنولوجياها للتجسس على خصومها السياسيين وسحق المعارضة.

وقال مصدر وثيق الصلة بالقطاع السيبراني لوكالة رويترز إن تعديل القواعد من جانب وزارة الدفاع معناه أنه أصبح يوسع الشركات الآن الحصول على استثناءات لتراخيص التسويق من أجل بيع بعض المنتجات لدول بعينها. وتعد إسرائيل رائدة على المستوى العالمي في قطاع التكنولوجيا السيبرانية الخاص، حيث تملك على الأقل 300 شركة تغطي كافة المجالات بدءاً من الأمن المصنعي وصولاً إلى الدفاع عن البنية التحتية الحيوية. وتفرض إسرائيل، شأنها شأن الدول الكبرى الأخرى المصدرة للمعدات الدفاعية، عقاباً شديداً من السرية على تفاصيل مبيعاتها من الأسلحة كما أن لوائحها التصديرية ليست معروفة على نطاق واسع لكن وزارة الدفاع أكدت رداً على استفسارات رويترز أن التعديلات سرت بالفعل قبل عام.

برمجيات الأسلحة

السيبرانية تستغل ثغرات في الهواتف المحمولة وغيرها من المنتجات التكنولوجية للاطلاع على مستخدميها ومراقبتهم سرا

ويقول متخصصون إن التغيير يتيح إمكانية التعديل بالمواصفات اللازمة لبيع الأسلحة السيبرانية أو أدوات التجسس التي تستخدم للتسلل إلى الأجهزة الإلكترونية ومراقبة الاتصالات عبر الإنترنت. وقالت وزارة الدفاع الإسرائيلية إن تغيير القواعد "تم لتسهيل الخدمة الفعالة للصناعات الإسرائيلية وفي الوقت نفسه صيانة وحماية المعايير الدولية لضوابط الصادرات والإشراف عليها". وأضافت "إن استثناءات ترخيص التسويق لا تمنح إلا في ظروف معينة ترتبط بالموافقة الأمنية على المنتج وتقييم الدولة التي سيسوق لها هذا المنتج" وأنه لا يزال يتعين على الشركات امتلاك ترخيص التصدير.

وامتنعت الحكومة الإسرائيلية والشركات عن التعقيب على أي الدول المجاورة لإسرائيل من بين زبائن وسائل التجسس. وفي بادئة على احتمال إجراء الحكومة المزيد من التغييرات تعمل وزارة الاقتصاد، المسؤولة عن تعزيز النمو الاقتصادي والصادرات، على إنشاء شعبة متخصصة في صادرات التكنولوجيا السيبرانية ذات الخصائص الهجومية والدفاعية. وقالت متحدثة باسم الوزارة

"هذا جزء من إصلاح يخصص في الأساس مزيداً من الموارد لوزارة الاقتصاد لهذا الموضوع المهم".

سوق تجارية متنامية

يقول عمير بهويت ويعقوب كاتن، مؤلفاً كتاب "كيف أصبحت إسرائيل قوة عظمى في مجال التكنولوجيا العسكرية"، إن "إسرائيل من خلال وضعها على الخطوط الأمامية لكيفية خوض الحروب في القرن الحادي والعشرين، طورت في تجارتها من خلال طرح أسلحة جديدة وأعدت تحديثاً للأسلحة قديمة حتى تظل فعالة وذات صلة ومميّزة في ساحة معركة دائمة التغير. وبينما تبدأ بلدان أخرى في الاستعداد لهذه التحديات، فإنها تتطلع إلى إسرائيل - وتحديداً أسلحتها - للحصول على إرشادات". ويضيف الكاتبان "إسرائيل، في الواقع، مختبر لبقية العالم".

وحتى عهد قريب كانت الأسلحة السيبرانية المتقدمة لا تستخدمها سوى أكثر وكالات التجسس الحكومية تقدماً من الناحية التقنية مثل وكالات الولايات المتحدة وإسرائيل والصين وروسيا. غير أن سوقاً تجارية نشطة ظهرت الآن لأدوات وخدمات التسلل الإلكترونية يلعب فيها خبراء حكوميون سباقون في المجال السيبراني من الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى دوراً كبيراً في هذه التجارة.

أدى ذلك إلى تسليط المزيد من الضوء على الكيفية التي يتم بها شراء هذه الأسلحة السيبرانية وبيعها ونشرها وتصرفات الحكومات في تنظيم حركة التجارة فيها. ومن بين الشركات الرائدة عالمياً في السوق العالمي المتنامي للأسلحة السيبرانية شركات إسرائيلية من بينها مجموعة إن.أس.أو وفيرينت وشركة إلبيت سيستمز للتعاقدات الدفاعية. وتستهل برمجيات هذه الأسلحة ثغرات في الهواتف المحمولة وغيرها من المنتجات التكنولوجية للاطلاع على مستخدميها ومراقبتهم سرا.

وتقول بعض المنظمات الحقوقية والجماعات المدافعة عن الخصوصية إن الضوابط التي تفرضها إسرائيل على بيع الأسلحة السيبرانية غير كافية. وفي وقت سابق من العام الجاري

قالت منظمة العفو الدولية إن على الحكومة أن تنتهج سياسة أكثر صرامة في ما يتعلق بتراخيص التصدير التي "أسفرت عن انتهاكات لحقوق الإنسان". وامتنعت الحكومة الإسرائيلية عن التعليق على هذه الاتهامات. لكن شركات إسرائيلية تقول إنها تلتزم بقواعد التصدير الحكومية وتحقق من الزبائن لضمان استخدام الحكومات الأجنبية للتكنولوجيا في أغراض مشروعة. ولا يرى البروفيسور إيزاك بن إسرائيل، الأستاذ بجامعة تل أبيب، وهو أستاذ في قسم الأمن السيبراني الإسرائيلي ورئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية، أن هناك ما يمنع استخدام التكنولوجيا في إنشاء رابطة مع مختلف الدول ومنها تلك التي تتجنب العلاقات الرسمية مع إسرائيل.

قواعد أقل، نمو أكثر

قال رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في مؤتمر سيبراني، في يونيو، إن ثمة مطالب بتنظيم القطاع بشكل أكبر مع تناميها. وأضاف "كني أعتقد أن علينا أن نتقبل مخاطر فرض قواعد أقل من أجل زيادة النمو، وهي مخاطر كبيرة". وقال دانييل رايسنر، الشريك بمؤسسة هيرتزوج فوكس نيمان للاستشارات القانونية، الذي يمثل العديد من الشركات السيبرانية الإسرائيلية، إن إجراءات الاعتماد الإسرائيلية لتصدير الأسلحة السيبرانية أكثر صرامة منها في بعض الدول الأخرى مثل الولايات

برمجيات الأسلحة السيبرانية تستغل ثغرات في الهواتف المحمولة وغيرها من المنتجات التكنولوجية

المتحدة وبريطانيا، وأضاف أن ذلك يجعل الصناعة الإسرائيلية في وضع غير موات بدرجة كبيرة مقارنة بدول أخرى. وقال إنه بمقتضى تغيير اللوائح يمكن تسريع عملية اعتماد المبيعات الآن بما يصل إلى أربعة أشهر وإن ذلك كانت له "فائدة هائلة".

وأوضح أن حصول شركة جديدة على قرار اعتماد كان يمكن أن يستغرق في السابق ما يقرب من عام. وقال رون ديبيرت، مدير معمل سبيتزين لاب بجامعة تورونتو، الذي يركز على التجسس الرقمي إنه "من المؤسف" أن تعمل إسرائيل على تخفيف لوائحها. وقال لرويتز في رسالة بالبريد الإلكتروني "أبحاثنا تبين أن ثمة أزمة في المجتمع المدني بسبب سوء استخدام أدوات التجسس التجارية".

ودعا تقرير أصدرته الأمم المتحدة إلى فرض وقف مؤقت على بيع الأسلحة السيبرانية إلى أن تصبح ضوابط الالتزام بحقوق الإنسان سارية في إسرائيل ودول أخرى. وعلى المستوى العالمي يغطي اتفاق لتصدير الأسلحة تشارك فيه 42 دولة ويعرف باسم (ترتيب واسينار) "برمجيات التسلل" ونظم مراقبة الإنترنت. وليست إسرائيل طرفاً في الاتفاق لكنها تقول إن قواعد متوافقة معه. وانتقد ديفيد كاي، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحرية التعبير، الضوابط الإسرائيلية ووصفها بأنها "تكتنفها السرية" ودعا إلى اشتراط إجراء مراجعة لحقوق الإنسان لكل مبيعات الأسلحة السيبرانية.

وكان معمل سبيتزين لاب قد ربط برنامج التسلل إلى الهواتف المحمولة من إنتاج شركة إن.أس.أو المعروف باسم بيجاسوس بفضائح تجسس في عدد من الدول. وتقول إن.أس.أو إن كل مبيعاتها تعتمد على الحكومة الإسرائيلية.

وقال رايسنر، العضو في لجنة للإخلاقيات بشركة إن.أس.أو، إن الشركة رفضت طوعاً تعاقداً قيمتها 200 مليون دولار في الفترة من 2016 إلى 2018. كما ربط معمل سبيتزين لاب برمجيات من إنتاج شركة إلبيت بحملة تجسس استهدفت معارضين إيبويين. ويشير غاي فيليب غولدشتاين، الباحث

بعض المنظمات الحقوقية

والجماعات المدافعة عن الخصوصية تقول إن الضوابط التي تفرضها إسرائيل على بيع الأسلحة السيبرانية غير كافية



"الحصان السيبراني" (سيبر هورس) مجسم لحصان طرودة مصنوع من الآلاف من أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة التي أصيبت بفيروسات نتيجة عمليات قرصنة وتجسس، معروض في مدخل جامعة تل أبيب.

الحرب السيبرانية منطقة ذات إمكانيات هائلة

حددت الشركات الإسرائيلية الحرب الإلكترونية باعتبارها منطقة ذات إمكانيات هائلة، سواء بالنسبة للحلول السيبرانية الهجومية أو للدفاعية.

من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النظم السيبرانية الهجومية بنسبة 39 في المئة بحلول العام 2027 إلى 9.7 مليار دولار وفق تقدير مجموعة ماركيت فوركاست للأبحاث الدفاعية والتي حددت شركات في الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي باعتبارها مهيمنة على هذه السوق.

قُدرت قيمة صادرات إسرائيل السنوية من الأدوات الهجومية السيبرانية بمئات الملايين من الدولارات. ويمثل ذلك نسبة صغيرة من صادرات الأمن السيبراني الإسرائيلية البالغة سبعة مليارات دولار والتي تهيمن عليها تكنولوجيات دفاعية وتمثل ما يقرب من عشرة في المئة من السوق العالمية. اجتذبت الشركات السيبرانية الإسرائيلية استثمارات قدرها 539 مليون دولار في العام الجاري حتى الآن مقارنة بمبلغ 828 مليون دولار إجمالاً في 2018 وفقاً لبيان شركة تراكسن تكنولوجيز. ويشمل هذا الرقم الشقين الدفاعي والهجومية.

صنفت جماعة برايفاسي إنترنشنال المدافعة عن الخصوصية والتي تتخذ من لندن مقراً لها إسرائيل ضمن أكبر خمس دول عالمياً في تكنولوجيات المراقبة وقالت إن عدد شركاتها التي تباع مثل هذه النظم يبلغ 27 شركة.